

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit

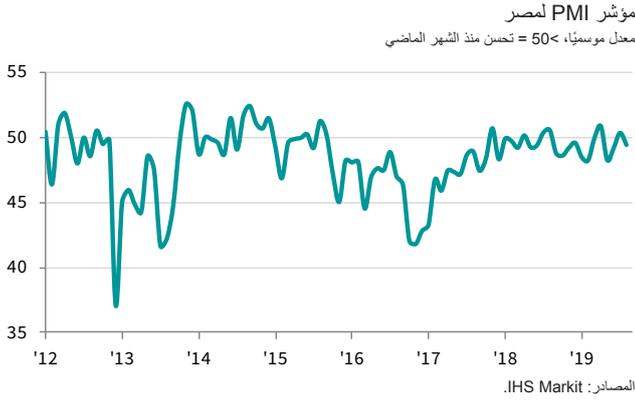
ارتفاع توقعات النشاط التجاري إلى أعلى مستوى في 18 شهراً خلال شهر أغسطس

النتائج الأساسية:

أقوى توقعات منذ شهر فبراير 2018

انخفاض طفيف في حجم الإنتاج والطلبات الجديدة مع استمرار نمو الصادرات

ارتفاع مستويات التوظيف للمرة الأولى في أربعة أشهر



تعليق

في إطار تعليقه على نتائج الدراسة الأخيرة، قال ديفيد أوين، الباحث الاقتصادي في مجموعة IHS Markit:

”تدهورت الأوضاع التجارية في الاقتصاد المصري غير المنتج للنفط بشكل طفيف خلال شهر أغسطس. حيث سجل مؤشر مدراء المشتريات PMI الرئيسي 49.4 نقطة، أي أقل من المستوى المحايد (50.0 نقطة) لكنه ظل أعلى من متوسط السلسلة. وكان التراجع ناتجاً عن انخفاض المبيعات، حيث انخفضت للمرة الثالثة في أربعة أشهر لكنه كان أضعف انخفاض تشهد هذه الفترة.

”في الوقت ذاته تبدو الشركات أكثر تفاؤلاً بشأن العام المقبل. يُذكر أن مستوى ثقة الشركات كان ضعيفاً منذ منتصف 2018 لكنه بدأ في الارتفاع الآن في ظل تطلعات لتعافي النمو. ومع ذلك، فلا تزال المخاوف المحيطة بالظروف الاقتصادية وظروف التوظيف الحالية تحدّ من حجم النشاط التجاري حسب ما ذكر أعضاء اللجنة.

”ارتفعت تكاليف مستلزمات الإنتاج بوتيرة قوية مرة أخرى بسبب إصلاحات الدعم الأخيرة التي سببت ارتفاع أسعار الوقود. ومن المفترض أن يقل تأثير هذه الإصلاحات قريباً وأن يؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم، حيث إن ضغوط التكلفة تبدو طفيفة.“

ازداد تفاؤل الشركات بشأن مستقبل النشاط التجاري ووصل إلى أعلى مستوياته في عام ونصف خلال شهر أغسطس، حيث عبر عدد أكبر من الشركات المصرية عن تفاؤله بشأن النمو. ومع ذلك، فقد تراجعت ظروف العمل الحالية، وذلك بالأساس بسبب التراجعات الطفيفة في الإنتاج والطلبات الجديدة. حيث شهد معدل التوظيف تحسناً للمرة الأولى منذ شهر أبريل، إلا أن الأعمال المتراكمة شهدت نمواً في ظل مشكلات السيولة.

في الوقت ذاته، ارتفع تضخم تكاليف مستلزمات الإنتاج، حيث استمرت الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار الوقود. ونتيجة لذلك قامت الشركات بزيادة أسعار مبيعاتها بأسرع معدل خلال عام.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) الخاص بمصر التابع لمجموعة IHS Markit - وهو مؤشر مركب يُعدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - هبوطاً من 50.3 نقطة في شهر يوليو إلى 49.4 نقطة في شهر أغسطس، مشيراً إلى تدهور طفيف في أحوال القطاع. ويأتي هذا التدهور للمرة العاشرة في 12 شهراً، لكنه كان من بين الأقل قوة في هذه الفترة.

تراجعت مستويات الإنتاج في شهر أغسطس، بعد زيادة طفيفة في شهر يوليو، وكان انخفاض النشاط مرتبطاً بشكل كبير بتراجع المبيعات، حيث علقت شركات كثيرة على تأثير سوء أوضاع سوق العمالة في الاقتصاد.

على صعيد آخر، ازدادت طلبات التصدير الجديدة للشهر الثاني على التوالي، حيث أشارت الشركات إلى تحسن السوق الخارجية، في ظل زيادة العقود من شركاء التجارة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى. ويشير هذا إلى أن تراجع إجمالي المبيعات كان ناتجاً عن ضعف الطلب المحلي.

بالرغم من صعوبة الأوضاع بالنسبة للشركات المصرية غير المنتجة للنفط، فقد تحسنت التطلعات المستقبلية بشأن النشاط التجاري. وكان مستوى التفاؤل بين الشركات المشمولة بالدراسة هو الأقوى في فترة عام ونصف، حيث توقعت غالبية الشركات المشاركة نمو الإنتاج في الـ 12 شهراً المقبلة.

تابع...



المصادر: IHS Markit.

تعليق

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
IHS Markit
هاتف: +44 207 064 6237
david.owen@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز
اتصالات الشركات
IHS Markit
هاتف: +44 207 260 2234
joanna.vickers@ihsmarkit.com

في الوقت ذاته، ارتفع معدل التوظيف بشكل هامشي في شهر أغسطس، لتنتهي بذلك جولة التراجع السابقة التي دامت ثلاثة أشهر. ورأى العديد من الشركات أن ضم موظفين جدد أمرٌ ضروري لتوسيع القدرات الإنتاجية. وكان معدل خلق الوظائف في المتوسط هو الأقوى في فترة عام.

في الوقت ذاته، شهدت الشركات المصرية زيادة متواضعة في الأعمال غير المنجزة. وأفاد أعضاء اللجنة بأن مشكلات السيولة قيّدت من حجم المشتريات في شركات عدة، ما أدى إلى صعوبات في إنجاز الأعمال الحالية.

تراجع النشاط الشرائي بشكل طفيف في شهر أغسطس بعد توسع قوي في الشهر السابق. إلا أن مستويات المخزون ارتفعت بشكل هامشي، حيث عززت زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج المخاوف من ارتفاع أسعار المشتريات في المستقبل. ونتيجة لذلك، سعى عدد من الشركات إلى تخزين مستلزمات الإنتاج.

شهد إجمالي أسعار مستلزمات الإنتاج زيادة حادة مرة أخرى بسبب زيادة أسعار الوقود نظرًا لتخفيضات الدعم خلال شهر يوليو. وبهذا تكون أعباء التكلفة قد ارتفعت بأسرع معدل في عشرة أشهر، ولكن بوتيرة أقل من الشائع.

مررت الشركات بعضًا من أعباء التكلفة المرتفعة إلى عملائها، حسبما أشارت الزيادة القوية في أسعار المنتجات. إضافة لذلك، كان ارتفاع أسعار المنتجات هو الأقوى منذ شهر أغسطس العام الماضي.

نبذة عن IHS Markit (بورصة نيويورك: IINFO) مؤسسة رائدة في المعلومات الحساسة والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للملاء معلومات الجليل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من الشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالميًا.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)
تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنظمة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقررتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأزمات الاقتصادية. لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>.

إخلاء المسؤولية
تتولى ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية الواردة هنا لمجموعة IHS Markit ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام جبال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأحداث الخاصة، أو الأضرار التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر IHS Markit "Purchasing Managers' Index" (PMI) إما أن تكون علامة تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها، ويقوم بنك الإمارات دبي الوطني باستخدام العلامات الواردة أعلاه بموجب ترخيص. IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها.

المنهجية
يتم إعداد مؤشر PMI® لمصر التابع لمجموعة IHS Markit من قبل مجموعة IHS Markit من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

جمعت بيانات شهر أغسطس 2019 في الفترة من 21-12 أغسطس 2019. لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.